قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسدى
هذا الذى سمعت باسمه او عرفت شباهه ولا تريد ان تشير الى شئ قد
عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذى كل واحد من امته له هذا الاسم
قال السيوطى فى نكته والتحقيق فى ذلك ان تقول اسم الجنس هو الموضوع
للحقيقة الذهنية من حيث هى فاسد موضوع من غير اعتبار فيه معها اصلا وعلم
الجنس كاسد موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها
مع قطع النظر عن افرادها ونظير المعرف باللام التى للحقيقة وماهية وبيان
ذلك ان الحقيقة الحاضرة فى الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى افرادها
فهى باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق صورة الاسد فان هذه الصورة
واقعة لهذا الشخص فى زمان ومثلها يقع فى زمان او فى ذهن اخر
والجميع مشترك فى مطلق صورة الاسد فان وضع لها من حيث خصوصيتها
فهو علم جنس او من حيث عمومها فهو اسم الجنس وفى كلام سيبويه ايما لهذا
الفرق وقال ابن الصايغ ظاهر كلام المصنف يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل
انه واسم الجنس سواء فى المعنى وهو علم الشخص فى اللفظ والذى تلخص
عن شيخنا العلامة علاء الدين القونوى ان بين علم الجنس واسم الجنس فرقا
وان موضوع علم الجنس الماهية مطلقا والماهية المطلقة باعتبار تشخصها
فى الذهن اخص من الماهية المطلقة لا باعتبار ذلك واما علم الشخص
فموضوع للماهية المشخصة فى الذهن وفى الخارج فالشخص الذهنى يجمع
بين العلمين ويخرج اسم الجنس المنكر والشخص الخارجى يعرف بين العلمين
ونظير علم الجنس المعرف بلام الحقيقة ونظير علم الشخص المعرف بلام العهد
وقال ابن فلاح الفرق بين اسامة واسد ان اسد موضوع لكل فرد من افراد
النوع على سبيل البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واسامة موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن المطلق على الواحد الخارج لوجود الحقيقة ويلزم من

ذلك

ذلك التعدد فى الخارج فالتعدد فيه ضمنا لا قصدا ودليل اعتبار التعيين فى
علم الجنس اى اعتبار ملاحظة وجوده فى الذهن اجراء الاحكام اللفظية اى المنسوبة
الى اللفظ كعلم اى مشاركة بينها وبين علم الشخص عليه اى على علم الجنس ووجه الدلالة
ان الاحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم
وقد اشار الى الاحكام بقوله كمنعه مصدر منع مضافا الى مفعوله اى كمنع
علم الجنس من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال فى علم
الشخص الزيد ومنعه من الاضافة اى اضافة علم الجنس لغيره فلا يقال
اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان تقصد فيهما الشياع فى المسماة لتبين
ان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك
ممنوع بالشياع ومنعه من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون
مع سببا خر اى مع سبب غير العلمية معها كالتانيث اللفظى فى اسامة
وثمالة وزيادة الالف والنون فى حمدان ومجلى اى وكجعل الحال منه
اى من علم الجنس المسموع كهذا اسامة مقبلا كما تقول جاءنى زيد راكبا و
مثل عدم نعته بالنكرة فلا يقال اسامة مفترسا بل المفترس هذا احكم
علم الجنس واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الاصول بالمطلق فهو اى تعيين
ما وضع للماهية مطلقا وذلك كاسد اسم لماهية السبع يقال اسد اخرى من
ثعلب كما يقال اسامة اخرى من ثعالة قال البعض هذا لا يخلو عن خفا
بعد الجرأة تنظر الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد ويعبر عنها اى
اسم الجنس النكرة ايضا اى مرة اخرى اى كما يسمى اسم جنس لكن
الفرق بينهما اى اسم الجنس المطلق واسم الجنس النكرة بالاعتبار اى باعتبار
الواضع دون المتكلم لان الدلالة انما تقف على الاول فان اللفظ اذا اطلق
دل على معناه الوضعى اعتبره المتكلم واراده ام لا وهو ان اعتبره فى اللفظ دالته
على الماهية بلا قيد بان يكون موضوعا للحقيقة الذهنية من حيث هى هى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)